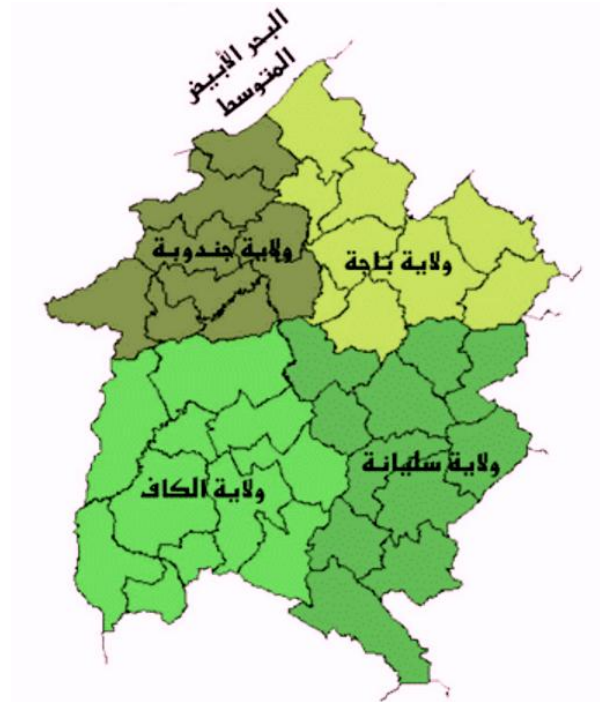




الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة التنمية الجهوية بخصوص زياراتها الميدانية لولايات الشمال الغربي



الدورة العادية الثالثة

2017 . 2016

فهرس التقرير

الصفحة	المحتوى
3	التقديم العام
4	الزيارات الميدانية
4	الزيارة إلى ولاية باجة
6	- الآراء والتوصيات المنبثقة عن زيارة ولاية باجة
10	الزيارة إلى ولاية جندوبة
11	- الآراء والتوصيات المنبثقة عن زيارة ولاية جندوبة
14	الزيارة إلى ولاية الكاف
16	- الآراء والتوصيات المنبثقة عن زيارة ولاية الكاف
18	الزيارة إلى ولاية سليانة
20	- الآراء والتوصيات المنبثقة عن زيارة ولاية سليانة
22	الخاتمة
23	الملاحق
	ملحق عدد1: العرض الذي تم تقديمه بولاية باجة حول المشاريع التنموية مفصلة حسب القطاعات والاشكاليات والمقترحات.
	ملحق عدد2 : العرض الذي تم تقديمه بولاية جندوبة حول المشاريع التنموية مفصلة حسب القطاعات والاشكاليات والمقترحات.
	ملحق عدد3: العرض الذي تم تقديمه بولاية الكاف حول المشاريع التنموية مفصلة حسب القطاعات والاشكاليات والمقترحات.
	ملحق عدد4: العرض الذي تم تقديمه بولاية سليانة حول المشاريع التنموية مفصلة حسب القطاعات والاشكاليات والمقترحات.

التقديم العام:

في إطار مزيد العناية بمشاغل المواطنين وتعزيز دور مجلس نواب الشعب بخصوص دفع المشاريع التنموية والإهتمام بمختلف القضايا والمشاكل ذات الطابع الجهوي، وقصد تفعيل كافة المقتضيات الواردة في الدستور خاصة الفصل 12 منه والمتعلق أساسا بتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات ومبدأ التمييز الإيجابي إستنادا الى مؤشرات التنمية والإستغلال الرشيد للثروات الوطنية، قررت لجنة التنمية الجهوية، وبعد أن درست عديد التقارير حول الأوضاع التنموية بالجهات، القيام بزيارات ميدانية إلى كافة ولايات الجمهورية وذلك قصد الإطلاع عن كثب على المشاريع التنموية فيها والصعوبات أو العراقيل التي تعترض عددا منها ومحاولة إيجاد الحلول لتجاوزها.

ولتفعيل الدور الرقابي الذي تضطلع به هذه اللجنة وبالاتماد على ترتيب الجهات حسب مؤشر التنمية، اتفق أعضاء اللجنة على التوجه في البداية إلى ولايات الشمال الغربي والتباحث مع ممثلي الجهة ومسؤوليها للوقوف على الأوضاع الحقيقية للتنمية ومعوّقات تنفيذ البرامج التنموية الجهوية بولايات باجة وجندوبة والكاف وسليانة وإعداد تقرير في الغرض يتضمن الآراء والتوصيات التي تقدمت بها كل الأطراف الجهوية بخصوص كيفية تحسين الواقع التنموي بالجهات واستكمال المشاريع المعطّلة أو التي يجب إنجازها، يتم رفعه إلى مكتب المجلس ويوجه إلى أعضاء الحكومة المعنيين.

وفي نفس السياق، قرر مكتب المجلس تنظيم جلسات عامة بالتشارك مع لجنة التنمية الجهوية تُخصّص لدراسة الأوضاع التنموية في الجهات والتحاور في شأنها لإيجاد الحلول الكفيلة بضمان رفع نسق التنمية فيها وذلك بحضور ممثلي الحكومة والمسؤولين الجهويين.

الزيارات الميدانية:

ثمنت رئيسة لجنة التنمية الجهوية خلال الزيارات الميدانية مجهودات الإطارات الجهوية ونواب الجهات لدفع التنمية بولايات الشمال الغربي، مؤكدة حرص اللجنة على العمل الميداني لمتابعة مدى التقدم في انجاز المشاريع التنموية بالجهات.

كما أكد أعضاء اللجنة ضرورة معاضدة مجهودات نواب الولايات المعنية في تحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لجهاتهم من خلال المساهمة الفعالة في تحديد البرامج والمشاريع الواقعية التي تترجم الأولويات والمتطلبات التنموية الحقيقية بها، مبينين أنهم سيحثون الحكومة على تسريع نسق التنمية في ولايات الشمال الغربي.

وبعد الإطلاع على جل المشاريع المعطلة أو التي لم يتم إقرارها في ولايات الشمال الغربي فإنه يمكن حصر أهم العراقيل في ما هو مالي أو عقاري أو إجرائي إداري أو تشريعي. ونقدم في ما يلي ما رصدته لجنة التنمية الجهوية خلال الزيارات الميدانية من آراء وتوصيات تقدم بها المسؤولون الجهويون وممثلو المنظمات الوطنية وبعض الجمعيات المدنية ونواب كل جهة بالولايات المعنية.

*الزيارة إلى ولاية باجة:

إستهلّت لجنة التنمية الجهوية زيارتها يوم الخميس 16 فيفري 2017 بعقد جلسة عمل في مقر ولاية باجة ضمّت الإطارات الجهوية وممثلي المنظمات الوطنية والجمعيات المدنية ونواب الجهة. وتم تقديم عرض عن عدد من المشاريع المعطلة بالجهة والتي شملت مجالات مختلفة لا سيما منها الصحي والتربوي والصناعي والرياضي (تجدون العرض الذي تم تقديمه بولاية باجة حول المشاريع التنموية مفصّلة حسب القطاعات وإشكاليات التعطيل ومقترحات الحلول بالملحق عدد 1).



وتجدر
الإشارة إلى
أن الآراء
والتوصيات
المنبثقة عن
هذه الزيارة
تُحوصل تطرق
الحضور في
تدخلاتهم إلى

المشاغل والمشاريع التنموية التي تهم أولويات وطموحات هذه الجهة على غرار تثمين الشريط الساحلي بنفزة وإحداث قطب تكنولوجي والتي سيكون لها إنعكاس إيجابي على مسار التنمية بهذه الولاية.

- الآراء والتوصيات المنبثقة عن زيارة ولاية باجة:

* الآراء العامة:

- دعوة رئيس الحكومة إلى زيارة ولاية باجة.
- المطالبة بعقد اجتماع بخصوص قطاع الفلاحة على مستوى الشمال الغربي بحضور وزير الفلاحة.
- ترسانة من الإجراءات لم توضع لهذا الظرف الاستثنائي وبالتالي ضرورة إيجاد إجراءات إستثنائية تتماشى مع وضع تونس التنموي مما يمكن من اختصار الآجال وتسريع الإجراءات والتقليص من الوثائق الإدارية والحد من المتدخلين.
- إحالة صلاحيات حقيقية وجدية وفعالة للجهة مع تركيز آليات رقابية لاحقة لتلافي صعوبات استكمال انجاز المشاريع العمومية التنموية وتسهيل إجراءات الاستثمار وذلك استعدادا لتأسيس وتفعيل اللامركزية والحكم المحلي.
- تحويل ولاية باجة الى قطب تنموي اقليمي ووطني لما تزخر به الولاية من ميزات كقربها من العاصمة ومن القطر الجزائري وتنوع اوساطها الطبيعية وأهمية نشاطها الفلاحي والاقتصادي وخاصة التوافق الذي يميز مناخها الاجتماعي العام.
- تنويع القاعدة الاقتصادية بتنويع المنظومات الإنتاجية.
- تركيز صناعات تحويلية محليا وجهويا.
- تدعيم موارد شركات الإحياء.
- ضرورة ملائمة الأولويات والمشاريع التي تمّ برمجتها للجهة على مستوى لجنة التحكيم بوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والمدرجة بالمخطط التنموي 2016-2020 مع الأولويات التي تم ضبطها بطريقة تشاركية على مستوى المجلس الجهوي.
- تثمين رأس المال الجهوي ضمانا لاستمرار المشاريع وبقاءها.

- العمل إعلاميا على حسن التسويق للجهة لاستقطاب المستثمرين والسياح.
- تكوين العاطلين لتوفير يد عاملة مختصة بالجهة تتماشى مع متطلبات السوق حيث أنه في عديد المجالات لوحظ توفر عروض شغل لكن العاطلين من أبناء الجهة يفتقدون للمؤهلات الضرورية.
- تحسين نسبة التأطير في الإدارات الجهوية وتفادي نقص الإمكانيات المادية واللوجستية والموارد البشرية بها.
- *مسائل تشريعية وترتيبية:
- تسريع المصادقة على مشروع القانون المتعلق بأحكام استثنائية للتسريع في انجاز المشاريع الكبرى.
- تنقيح أوامر الصفقات العمومية.
- التسريع بإرساء أسس اللامركزية.
- العمل على تجسيم مبدأ التمييز الإيجابي واقعيا.
- *وزارة العدل:
- النظر في إمكانية استغلال بناية حزب التجمع المنحل كمقر لمحكمة الإستئناف.
- *وزارة المالية:
- تبسيط وتسهيل إجراءات التمويل للمستثمرين خاصة الشبان منهم.
- إعادة النظر في التوجه التمويلي للبنك الوطني الفلاحي (نسبة مساهمته في القروض الفلاحية لا تتجاوز 12 بالمائة فقط).
- يجب على البنك الوطني الفلاحي إيجاد إجراءات تتماشى وواقع الفلاحين لتيسير تمكينهم من القروض الفلاحية.

***وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري:**

- إيجاد حل لتضرر فلاحي الجهة نتيجة لاستيراد وإغراق السوق بكميات كبيرة من القلوب البيضاء.
- تأهيل الأراضي السقوية.
- مراجعة أسعار الأسمدة.
- إنشاء مصنع لتجفيف الحليب لاستيعاب الفائض الهام من الإنتاج.
- مزيد دعم ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي.
- الإلتجاء لشركات الإحياء لاستغلال الأراضي الدولية الشاسعة والمهمشة.
- توفير الماء الصالح للشرب للمناطق الريفية التي لا تزال تشكو من النقص في التزود به.
- إنشاء ميناء للصيد البحري.

***وزارة الصناعة والتجارة:**

- إنشاء قطب صناعي بالجهة.
- التسريع في استكمال تهيئة وتقسيم المناطق الصناعية.
- التسريع في استكمال الإجراءات لإيصال شبكة الغاز الطبيعي للولاية وربط مناطقها بهذه الشبكة.
- الإسراع بإيجاد حلول لمشاكل معمل السكر وتطويره.
- إحداث محطة تطهير جديدة بالمنطقة الصناعية هنشير بوموس.
- النظر في وضعيات المصانع التي أغلقت مما تسبب في تفاقم البطالة في الجهة.

*وزارة السياحة:

- تثمين الشريط الساحلي (نفزة).
- إنشاء مندوبية جهوية للسياحة.

*وزارة تكنولوجيايات الاتصال والاقتصاد الرقمي:

- الإسراع في تفعيل برنامج احداث الاقطاب التكنولوجية ومنها باجة .

*وزارة الشباب والرياضة:

- تهيئة المنشآت الرياضية.
- ضرورة اعتماد وزارة الرياضة على مبدأ التمييز الايجابي في تمويل الجمعيات الرياضية لفائدة الفرق الرياضية بالجهات الأقل تنمية.

*وزارة الشؤون الثقافية:

- دعم المهرجانات المحلية والجهوية على غرار مهرجان المالوف بتستور.

*وزارة الصحة:

- التعجيل بإجراءات تخصيص العقار الذي سيقام عليه مستشفى متعدد الاختصاصات بباجة.

- التسريع في استكمال الجزء الثالث من المستشفى الجهوي بمجاز الباب.

- الإسراع بتعيين مدير جهوي للصحة.

- حل مشكل اطباء الاختصاص.

*وزارة التربية:

- التسريع بانجاز المعهد والاعدادية النموذجيين.

*وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

- تطوير نواة المؤسسات الجامعية بباجة (إحداث مدرسة وطنية للمهندسين...).

* الزيارة الى ولاية جندوبة:

تحوّل أعضاء لجنة التنمية الجهوية إلى ولاية جندوبة ظهر يوم الخميس 16 فيفري 2017 حيث تم عقد جلسة عمل بمقر الولاية ضمّت نواب الجهة والإطارات الجهوية ومنظمات المجتمع المدني. وتم تقديم عرض عن خصائص الوضع التنموي تضمّن معطيات وبيانات عامة عن عدد من المشاريع المعطلة وأبرز المعوقات المرصودة. وقد اختلفت هذه المشاريع بين العمومية والخاصة وهمّ أساسا البنية التحتية وإحداث عدد من المناطق الصناعية ومشاريع في قطاعي السياحة والفلاحة.

(تجدون العرض الذي تم تقديمه بولاية جندوبة حول المشاريع التنموية مفصّلة حسب القطاعات وإشكاليات التعطيل ومقترحات الحلول بالملحق عدد 2).





وفي
هذا
الإطار،
تطرق
الحضور في
تدخلاتهم
إلى المشاغل
والمشايير
التي هم

أولويات وطموحات هذه الجهة على غرار إعادة تهيئة شبكة مياه الري و إحداث
التيليفيريك والتي سيكون لها تأثير إيجابي على مسار التنمية بهذه الولاية. وفي ما يلي
نورد الآراء والتوصيات المنبثقة عن هذه الزيارة.

- الآراء والتوصيات المنبثقة عن زيارة ولاية جندوبة:

*الآراء العامة:

- ضرورة الحماية من الفيضانات وإنشاء مركز إقليمي لمعالجة الكوارث الطبيعية.
- غياب أرضية حقيقية لتشجيع المستثمرين بالجهة (تردي البنية التحتية ونقص في
الإنارة والاتصالات والطرق والغاز الطبيعي...).
- إيجاد الحلول لتغيير صبغة الأراضي.
- نقص فادح في الإمكانيات والمعدات في كل الإدارات الجهوية خاصة منها الإدارة
الجهوية للتجهيز.
- نتيجة لتشتت الملكية وصعوبة الإجراءات لا يتمكن الفلاح من الحصول على
القروض لتمويل نشاطه والمحافظة على مورد رزقه.

*مسائل تشريعية وترتيبية:

- تنقيح مجلة الغابات (نصف سكان الجهة يقطنون الغابات).
- تنقيح أوامر الصفقات العمومية.
- الإسراع بتفعيل قانون الإئتماع للمصلحة العامة.
- التسريع بإرساء أسس اللامركزية.
- مراجعة القانون المتعلق بكراء أراضي الدولة الفلاحية خاصة في ما يتعلق بقصر مدة عقود الكراء.
- العمل على تجسيم مبدأ التمييز الإيجابي واقعيًا.

*وزارة العدل:

- إنشاء محكمة استئناف بالولاية.

*وزارة النقل:

- إيجاد حلول لوضعية مطار طبرقة.

*وزارة المالية:

- توفير المتابعة والإحاطة بالباعثين الشبان من قبل بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنك التونسي للتضامن.

* وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري:

- إعادة تهيئة شبكة مياه الري (إهدار ضخمة للمياه نتيجة لإهتراء الشبكة مما أدى إلى ضعف فادح في استغلال الأراضي السقوية : منطقة سقوية بـ40 ألف هكتار لا يستغل منها إلا 19 ألف هكتار).

- توفير الماء الصالح للشرب للمناطق الريفية التي تشكو نقصا في التزود به.

- التدخل لإيقاف ضياع مياه سد وادي الكبير.

- حذف مديونية الفلاحين الناتجة عن عدم سداد فواتير الماء بما أن أغلب كميات المياه المسجلة لا يستغلها الفلاحون في نشاطهم بل تضيع من جراء اهتراء شبكة الري.

* وزارة الصناعة والتجارة:

- استكمال تهيئة المناطق الصناعية للتشجيع على الاستثمار بالجهة.
- حل مُشكل تبديل صبغة الأراضي في بوسالم وفرنانة وغار دماء لحل مشكل مناطقها الصناعية واستقطاب المستثمرين.
- النظر في إعادة فتح المصانع المغلقة على غرار مصنع مطاحن الشمال ومصنع الفقاع ومصنع الفولاذ بغار دماء.

- تعميم الإنارة في كل مناطق الجهة.

* وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية:

- استكمال الطريق السيارة والطريق الحزامية.
- استكمال انجاز مشروع منعرج جندوبة الذي يربط الطريق الوطنية رقم 6 بالطريق الوطنية رقم 17.

* وزارة السياحة:

- إحداث التيليفريك الذي سيعبر 3 بلديات على مسافة 30 كلم لكن يجب تغيير صبغة الأرض الغابية (المشروع ذو طابع سياحي).
- اعتماد توجه استراتيجي جديد في السياحة بالجهة.
- إيجاد حلول لنزل الجهة التي تم إغلاقها.
- الإسراع في إجراءات إحداث وحدة إستشفائية ببني مطير وتوفير التمويلات الضرورية.

*وزارة الطاقة و المناجم والطاقات المتجددة:

- إحداث مصنع لاستغلال الرخام بالجهة.

*وزارة الشؤون الثقافية:

- ضخّ الاعتمادات المخصصة لمسرح البحر للمجلس الجهوي.

*وزارة الصحة:

- استكمال مشروع مستشفى غار دماء.

*وزارة التربية:

- توفير الاعتمادات الإضافية لإتمام إنجاز المدرسة الإعدادية بحمام بورقية.

* الزيارة إلى ولاية الكاف:

كما أدي أعضاء لجنة التنمية الجهوية يوم الجمعة 17 فيفري 2017 زيارة إلى ولاية الكاف حيث تمّ عقد جلسة عمل بمقر الولاية لبحث الحلول



الكفيلة بتعجيل
سير المشاريع
التنموية المعطّلة
ودفع نسق
التنمية في
الجهة، وذلك
بحضور نواب
الجهة

والإطارات الجهوية والمنظمات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني وتنسيقيات بعض الأحزاب. وتم تقديم عرض عن عدد من المشاريع التنموية العمومية

والخاصة والصعوبات والأسباب التي حالت دون تنفيذ أو تعطيل استكمال بعض المشاريع المبرمجة منذ سنوات وضعف نسب الإنجاز في مختلف القطاعات.

(تجدون العرض الذي تم تقديمه بولاية الكاف حول المشاريع التنموية مفصلة حسب القطاعات وإشكاليات التعطيل ومقترحات الحلول بالملحق عدد 3).

وفي هذا السياق، تُحوصل الآراء والتوصيات المنبثقة عن هذه الزيارة ما تعرّض له الحضور في تدخلاتهم من مشاغل ومشاريع تنموية في علاقة



بأولويات
وطموحات
هذه الجهة
على غرار
مشروع
"سراورتان" و



تأهيل المناطق
السقوية
الموجودة
والترفيه في
مساحتها والتي
من شأنها أن

تساهم في النهوض بالوضع التنموي بولاية الكاف.

- الآراء والتوصيات المنبثقة عن زيارة ولاية الكاف:

*الآراء العامة:

- التزام هذه الحكومة بالقرارات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة في شأن الجهات.

- عودة الدولة للاستثمار في الجهات الداخلية في قطاعات واعدة تتماشى مع خصوصيات ولايات الشمال الغربي على غرار صناعة الأدوية وصناعة قطع غيار السيارات والصناعات التحويلية وذلك لتحفيز رأس المال الخاص للانتصاب بهذه الولايات.

- معضلة هروب الإستثمارات الخاصة من المناطق الداخلية وانتصابها في المناطق الساحلية بعد أن تستوفي تمتعها بالإمميزات الممنوحة من الدولة.

- غياب أرضية حقيقية لتشجيع المستثمرين بالجهة (تردي البنية التحتية الأساسية ونقص في المناطق الصناعية المهيأة...).

- دعم الجهات التي لها عدد كبير من المشاريع المعطلة بموارد بشرية إضافية من الإدارات الجهوية المجاورة لفترة محددة لتسريع إنجاز المشاريع.

- التخلي عن تصنيف المناطق الحدودية بالكاف كمناطق حمراء لاستقطاب المستثمرين وتشجيع انتصاب المشاريع الإقتصادية بها.

- محدودية صلاحيات السلطات الجهوية.

- مزيد التنسيق الفعلي بين كافة الإدارات الجهوية.

- ضعف نسبة التأطير في الإدارات الجهوية ونقص الإمكانيات المادية واللوجستية والموارد البشرية بها.

- نقص تمثيلية الإدارات الجهوية.

***مسائل تشريعية وترتيبية:**

- سنّ قوانين إستثنائية على مستوى الإجراءات.
- التسريع بإرساء أسس اللامركزية.
- ضرورة تفعيل قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تسريع المصادقة على مشروع القانون المتعلق بأحكام استثنائية للتسريع في انجاز المشاريع الكبرى.
- تنقيح مجلة الغابات للمحافظة على الثروة الغابية التي تتعرض للنهب.
- العمل على تجسيم مبدأ التمييز الايجابي واقعيا.

***وزارة المالية:**

- التسريع بإحداث بنك جهوي للتنمية لتلافي ضعف مصادر التمويل .

***وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي:**

- الاسراع بتعيين مدير جهوي للتنمية.

***وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري:**

- تأهيل المناطق السقوية الموجودة والترفيه في مساحتها.
- إيجاد حل جذري لإشكال تملك الأراضي الفلاحية دون ملكية.
- إحداث مصانع تحويل للمنتوجات الفلاحية (الحبوب، الحليب...).
- توفير الماء الصالح للشرب ببعض المناطق والمعتمديات على غرار الجريصة وتاجروين.

***وزارة الصناعة والتجارة:**

- إستكمال مشروع "سراورتان".
- التسريع في مشروع تزويد الكاف بالغاز الطبيعي.
- إحداث مناطق صناعية جديدة.

-التفكير في إعادة جدولة ديون شركة اسمنت "ام الكليل" باعتبارها قطب صناعي بالجهة.

-إنجاز معمل للسكر في مدينة الدهماني.

-إرساء مناطق للتبادل الحر مع الجزائر في عدة معتمديات حدودية على غرار ساقية سيدي يوسف وقلعة سنان لمزيد دفع النشاط الاقتصادي.

*وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية:

-تشريك الجهة في تحديد مسار الطريق السيارة تونس-الكاف.

*وزارة السياحة:

-برمجة مشروع المسلك الثقافي السياحي بالكاف لدفع التنمية بالمناطق الريفية والنهوض بالصناعات التقليدية.

-إيجاد الحلول لاستكمال المحطة الإستشفائية "حمام ملاق".

*وزارة الطاقة و المناجم والطاقات المتجددة:

- بعث معمل للرخام في مدينة الدهماني (جبل الرخام على ملك الدولة).

*وزارة الصحة:

-إستكمال المستشفى المحلي بالجريصة.

- توفير اطباء الاختصاص.

* الزيارة إلى ولاية سليانة:

تحوّل أعضاء لجنة التنمية الجهوية ظهر يوم الجمعة 17 فيفري 2017 إلى ولاية سليانة أين انعقدت جلسة عمل ضمّت ممثلي السلطة الجهوية والمحلية والإدارات الجهوية والمنظمات الوطنية وممثلي الجمعيات المدنية. وتمّ عرض المشاريع التنموية المعطّلة وأسباب تعطيلها.



كما تم تقديم معطيات حول واقع الاستثمار بالجهة من حيث عدد المؤسسات المنتصبة بالجهة والمشاريع المتقدمة في الانجاز والتي تواجه صعوبات، إضافة إلى الاشكاليات التشريعية التي تعوق الاستثمار والعوائق المالية والعقارية. (تجدون العرض الذي تم تقديمه بولاية سليانة حول المشاريع التنموية مفصلة حسب القطاعات والإشكاليات والمقترحات بالملحق عدد 4).



وقد
تطرق الحضور
في تدخلاتهم إلى
المشاكل
والمشاكل
التنموية المتعلقة
بأولويات

وطموحات هذه الجهة على غرار مشروع الأنابيب الحديدية ببوعرادة وتثمين المنتج الفلاحي عبر إحداث مصانع تحويل والتي من شأنها دفع التنمية بولاية سليانة وتحسين مستوى عيش متساكنيها. وتُحوصل في ما يلي مختلف الآراء والتوصيات المنبثقة عن هذه الزيارة .

- الآراء والتوصيات المنبثقة عن زيارة ولاية سليانة:

*الآراء العامة:

- التزام هذه الحكومة بالقرارات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة في شأن الجهات وخاصة ما تقرر في المجلس الوزاري المنعقد بسليانة في 29 ديسمبر 2015.
 - المطالبة بجلسات وزارية قطاعية في الجهات.
 - إتخاذ إجراءات إستثنائية لمزيد دعم صلاحيات المسؤولين الجهويين لتفادي كثرة الإجراءات.
 - ضعف الإعتمادات المرصودة للمجالس الجهوية.
 - تردي البنية التحتية الأساسية وتدني التجهيزات والخدمات الجماعية.
 - ضعف نسبة التأطير في الإدارات الجهوية ونقص الموارد البشرية والإمكانات المادية واللوجستية بها.
 - نقص تمثيلية الإدارات الجهوية.
 - غياب شركات البعث العقاري في الجهة.
- *مسائل تشريعية وترتيبية:
- التسريع في إعداد الأوامر التطبيقية لمجلة الاستثمار الجديدة.
 - مراجعة مجلة الجماعات العمومية وملاءمتها مع الواقع.
 - الاستئناس بالتجارب المقارنة لإصدار مجلة جديدة للصفقات العمومية مما سيساهم في التشجيع على الاستثمار ودفع نسق النمو على المستويين الجهوي والوطني.

* وزارة المالية:

- غياب متابعة البنوك للمشاريع التي تمولها (على غرار البنك التونسي للتضامن).

* وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري:

- المحافظة على الموارد المائية.

- تشجيع استغلال الأراضي الدولية من قبل شباب الجهة.

- تثمين المنتج الفلاحي وإحداث مصانع تحويل.

* وزارة الصناعة والتجارة:

- إيجاد حلول لمشروع الأنابيب الحديدية ببوعرادة.

- تدعيم المناطق الصناعية في المعتمديات الموصولة بشبكة السكك الحديدية.

* وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية:

- تهيئة الطريق السيارة سليانة-تونس.

* وزارة السياحة:

- تثمين المخزون السياحي الذي تزخر به الجهة من معالم أثرية وثروات طبيعية.

- إحداث مندوبية جهوية للسياحة.

- استغلال مراكز الإقامة المنجزة في كسرى وعين بوسعدية.

* وزارة الطاقة و المناجم والطاقات المتجددة:

- بعث مشاريع في الولاية تستغل المواد الإنشائية التي تزخر بها الجهة.

* وزارة الصحة:

- التعجيل في إنجاز مستشفى مكثر الذي تمت برمجته منذ 2012.

الخاتمة:

ستواصل لجنة التنمية الجهوية زياراتها تباعاً إلى أقاليم الوسط الغربي والجنوب والوسط الشرقي والشمال الشرقي، وذلك للإطلاع على أوضاعها التنموية والعراقيل والمشاكل التي تعيق تنفيذ المشاريع التنموية بها والمساهمة في تصحيح مسارها التنموي بما يستجيب للأولويات والحاجيات الحقيقية لمساكني هذه الولايات وبمكّن من تأسيس تنمية شاملة تنبع من واقع الجهات.

ولمزيد تفعيل الفصل 12 من الدستور سيتم بالتعاون مع مكتب المجلس تنظيم يوم دراسي حول مفهوم التمييز الإيجابي وآليات تفعيله بما يضمن حق الجهات خاصة منها ذات المؤشرات التنموية الأضعف من الإلتحاق بباقي الجهات دون تعطيل تنمية الجهات الأخرى.

مقرر اللجنة

السيد الزهير الرجبي



رئيسة اللجنة

السيدة أنس الخطاب



الملاحق